مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 269 (من 29 سبتمبر إلى 6 أكتوبر 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

خطة خصخصة الحرب الأفغانية وتداعياتها

مقاتلي بلاك ووتر المرتزقة 4

ردود الفعل تجاه خطة خصخصة الحرب في أفغانستان 5

تداعيات خصخصة الحرب الأفغانية 6

الانتخابات البرلمانية والحالة الأمنية السيئة في أفغانستان

الانتخابات البرلمانية 8

انعدام الأمن؛ تحدٍ كبير أمام الانتخابات 8

هل ستكون الانتخابات شاملة وشفافة؟ 9

المقدمة

بعد وصول دونالد ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة، أكد على مواصلة الحرب في أفغانستان تماما مثل الرئيسين السابقين للولايات المتحدة. ومع إعلانه عن استراتيجية عسكرية جديدة لأفغانستان، حاول الفوز بالحرب من خلال الضغوط العسكرية، لكن مع مرور عام، لم تكن هذه الاستراتيجية إلا تكرارا للتجارب الماضية الفاشلة، واستمرارا للحرب، وضحايا مدنية أكثر من ذي قبل.

بدأ مؤسس شركة "بلاك ووتر" للأمن الخاص، إريك برنس، قبل إعلان استراتيجية ترامب الجديدة لأفغانستان، جهوداً لخصخصة الحرب الأمريكية في أفغانستان على مدار العام الماضي. ولكن لم يتم قبول هذه الخطة إلى الآن.

واقترح إريك برنس مرة أخرى، خصخصة الحرب الأمريكية الراهنة في أفغانستان، وقال إنه إذا تم تسليم الحرب إلى مقاتلي بلاك ووتر، فإنه سيغير الوضع الأمني في أقرب وقت ممكن في أفغانستان.

ما مدى دور شركة بلاك ووتر ومرتزقة القوات الأجنبية في الحرب في أفغانستان؟ وكيف كان؟ وما أثرها إذا ما أرسل هذه القوات من جديد؟ تناول الجزء الأول من التحليل الأسبوعي هذ الموضوع بالبحث والدراسة.

وخصص الجزء الثاني من التحليل الأسبوعي للتهديدات الأمنية للانتخابات البرلمانية. وإضافة إلى بعض التهديدات الأخرى للانتخابات البرلمانية، يعتبر الوضع الأمني السيء في البلاد تهديدا كبيرا لتحدي هذه العملية. تجري الانتخابات البرلمانية في وضع تدهور الوضع الأمني للبلاد أكثر من ذي قبل، وأغلقت مراكز الاقتراع في معظم أنحاء البلاد، ولا يرغب الناس كثيرا للانتخابات بسبب هذه التهديدات الأمنية.

خطة خصخصة الحرب الأفغانية وتداعياتها

إريك برنس، مؤسس شركة بلاك ووتر الأمنية الخاصة وفي حوار مع قناة طلوع نيوز الأهلية في كابل قال: إذا سلمت حرب أفغانستان إلى مقاتلي شركة بلاك ووتر الأمنية، فإنهم سيغيرون الوضع في أفغانستان خلال ستة أشهر.

مؤسس شركة بلاك ووتر الأمنية سيما بعد وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية، حاول إقناع الحكومة الأمريكية على جعل الحرب في أفغانستان خصوصية، لكنه لم ينجح في هذه المهمة.

ليس هناك أي قرار بشأن خصخصة الحرب في أفغانستان حتى الآن، لكن ردة فعل المسؤولين في أفغانستان، وأعضاء البرلمان، ومفوضية حقوق الإنسان تجاه الاقتراح الأخير لإريك برنس تبين أن خطة خصخصة الحرب الأفغانية هي أحد الخيارات التي تفكر الحكومة الأمريكية بشأنها لإدارة الحرب في أفغانستان.

ما هي خلفية شركة بلاك ووتر الأمنية ومليشياتها في العالم؟ وما هي ردود الفعل بشأن الاقتراح الأخير لإريك برنس؟ وما هي تداعيات تسليم الحرب في أفغانستان إلى هذه المليشيات المؤجرة؟ هذه الأسئلة نجيب عنها في هذا التحليل.

مقاتلي بلاك ووتر المرتزقة

استخدام الميليشيات المؤجرة في ميادين القتال له ماض طويل في العالم، وهم الذين يقاتلون لبلاد أجنبية، أو الذين ليس لهم علاقة بأي طرف من أطراف القتال، وإنما يقاتلون من أجل المال تأييدا لطرف من أطراف الحرب التي تتقاتل فيما بينها.

يشهد التاريخ أن الميليشيات الأجنبية كانوا موجودين بين جنود أمبراطوريات العالم الكبيرة،وكانوا يقاتلون مقابل المال. وفي التاريخ المعاصر نستطيع أن نذكر شركة شرق الهند مثالا للميليشيات المقاتلة التي حكمت الهند بضعة قرون.

وفي العصر الحالي أيضا تحول امتلاك الشركات الأمنية الخاصة والميليشيات المؤجرة إلى مصدر مالي كبير في العالم يتم من خلاله الحصول على مليارات الدولارات، لكن هؤلاء المقالتلين ارتكبوا جرائم مختلفة ضد الإنسانية، وسببوا مقتل المدنيين من نساء وأطفال خلافا لجميع أصول الحرب.

وفي الوقت الحاضر شركة بلاك ووتر هي إحدى الشركات الأمنية الأمريكية الخاصة في العالم. هذه الشركة أسسها إريك برنس أحد ضباط القوات البحرية الأمريكية عام 1997م. هذه الشركة كانت في البداية تقدم الخدمات للجيش والشرطة الأمريكية في ولاية كارولينا، لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر هيأت الفرصة لتوسيع نطاق عملها.

بدأت فعاليات شركة بلاك ووتر في أفغانستان بعد الهجوم الأمريكي على البلاد عام 2001م بتقديم خدمات أمنية ولوجستية. كانت بلاك ووتر أحد المتعاقدين كبار لأمريكا في أفغانستان والعراق، وكانت مهمتها الحفاظ على أمن الدبلوماسيين والسياسيين الأمريكان في أفغانستان والعراق. تغير اسمها إلى ايكس اى (XE) بعد عام 2009م.

ردود الفعل تجاه خطة خصخصة الحرب في أفغانستان

بعد الهجوم الأمريكي على أفغانستان وسقوط نظام طالبان، سيما أواخر عام 2001م وأوائل 2002م إلى عام 2010 م، كان هناك ميليشيات مؤجرة تشارك في حرب أفغانستان بجانب القوات الأمريكية. في هذه الفترة كانت هناك 52 إلى 90 شركة أمنية خاصة داخلية وأجنبية تعمل في أفغانستان، كان عددهم يصل إلى 40000 مقاتل.

أعلن الرئيس السابق حامد كرزاي عام 2010م منع فعالية 52 شركة أمنية داخلية وأجنبية من ضمنها شركة بلك واتر، إلا أن شركة بلاك ووتر عملت بعد ذلك تحت مسمى ايكس إي (XE).

اقتراح إريك برنس الأخيرة بشأن جعل الحرب في أفغانستان خصوصية كانت لها ردود فعل شديدة لما لهذه الشركات من أعمال وحشية في حرب أفغانستان ولارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.

رئيس الجمهورية أشرف غني وفي رد فعل له أبدى مخالفته على هذا الاقتراح وقال أنه لن يسمح للممولين الأجانب بالتدخل في حرب أفغانستان، لأن ما يستطيع الشعب الأفغاني فعله لايستطيعه هؤلاء الممولون. من جهة أخرى نشر مجلس الأمن القومي الأفغاني خطابا قال فيه: فكرة جعل الحرب خصوصية في أفغانستان تنتهك الأصل الذي يقول بحق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره. القوات الأمنية والدفاعية الأفغانية يتحملون مسؤولياتهم في الحفاظ على الحاكمية واستقلال وحفظ حدود البلاد والشعب.

مكتب الرئيس التنفيذي الدكتور عبدالله عبدالله أيضا لايرى خطة إريك برنس لجعل الحرب خصوصية في أفغانستان مناسبة وعملية. الرئيس الأسبق حامد كرزي أيضا يرى هذه الخطة انتهاكا لحاكمية أفغانستان ودستوره الأساسي. كما أن البرلمان الأفغاني أيضا بجانب المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، أعلن معارضته لخطة جعل الحرب خصوصية ورأى تنفيذ هذه الخطة خطيرا.

مع كل ذلك، فإن مفوضية حقوق الإنسان في تقريره الجديد قال إن جعل الحرب خصوصية في أفغانستان يعرض المدنيين للخطر أكثر. في هذا التقرير طولب من الدولتين الأمريكية والأفغانية أن تمانعا تنفيذ خطط تكون سببا لانتهاك حقوق المدنيين أكثر فأكثر.

تداعيات خصخصة الحرب الأفغانية

الحرب التي بدأت مع الهجوم الأمريكي على أفغانستان وسقوط نظام طالبان، مستمرة بشدة أكثر بعد مضي 17 عاما. وكان عدد القوات الأجنبية بالإضافة إلى المقاتلين المؤجرين منذ البداية في ازدياد، وكان قد وصل بعد حوالي عقد من الزمن إلى مائة ألف، ولكن لم تكن له أي نتيجة سوى شدة اشتعال فتيل الحرب في البلاد، ولن تكون لتنفيذ هذه الخطة وازدياد عدد المقاتلين الأجانب نتيجة سوى تكرار آخر لتجربة فاشلة. في حين لم تنجح أمريكا والناتو والمتحالفون معهم في هذه الحرب طيلة 17 عاما الماضية، كيف يمكن لشركة خاصة أن تربح هذه الحرب مع بضعة آلاف من مقاتليها؟

من جهة أخرى الشركات الأمنية الخاصة سيما مقاتلو شركة بلاك ووتر لها ماض سيئ ودموي في حربي أفغانستان والعراق. التقارير والمستندات تشير إلى أن هؤلاء المقاتلين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية كبيرة بحق المدنيين بدءا من الفساد الأخلاقي والقتل.

مع أن خطة جعل الحرب في أفغانستان خصوصية تنفع المشاركين في هذه التجارة، إلا أن هذه الخطة لن تنفع الشعب الأفغاني ولن تكون لها نتيجة سوى حدة الحرب وتوسيع نطاق الوحشية وقتل المدنيين، كما أنها لن تكون سببا لانتهاء الحرب في أفغانستان.

مع أن حجم الخسائر بين المدنيين نتيجة للهجمات الجوية للقوات الأجنبية مرتفع في الوقت الحالي، إلا أن الوضع سيصبح أكثر دمويا إذا سلمت مسؤولية الحرب إلى شركة خاصة مثل بلك واتر. لذلك بدلا من مثل هذه الخطط على المجتمع الدولي سيما أمريكا التي بدأت بهذه الحرب وبالتنسيق مع دول المنطقة أن تبذل جهودها لحل الأزمة في أفغانستان عن طريق الحوار الجاد والواقعي. لأن بالنظر إلى تجربة 17 عاما الماضية من الحرب لايمكن حل هذه المشكلة بازدياد الضغوط العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحرب في أفغانستان ليست في صالح الشعب الأفغاني ودول المنطقة، ولا في صالح أمريكا. انتهى

الانتخابات البرلمانية والحالة الأمنية السيئة في أفغانستان

كان إجراء الانتخابات البرلمانية بعد الإصلاحات الانتخابية، من أهم الالتزامات الرئيسة لحكومة الوحدة الوطنية؛ ولكن بدأ تطبيق هذه العملية بعد تأجليها حوالي أربع سنوات من تشكيل الحكومة.

تبدأ عملية إجراء الانتخابات البرلمانية والوضع الأمني للبلاد يتدهور يوميا ويذهب عشرات الأرواح نتيجة للصراع المستمر. ونظرا إلى هذا الوضع، إضافة إلى المشكلات العديدة الأخرى أثناء الانتخابات، فإن الوضع الأمني السيء للبلاد يمثل تحديا كبيرا، والذي يهدد عملية الانتخابات، والناخبين والمرشحين على السواء.

الانتخابات البرلمانية، والوضع الأمني للبلا د، والتهديدات الأمنية الحالية لهذه العملية، ومدى شمول وشفافية الانتخابات البرلمانية، هي الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا الجزء من التحليل الأسبوعي.

الانتخابات البرلمانية

تنتهي فترة عمل البرلمان في أفغانستان في اليوم الأول من الشهر الرابع حسب مادة الـ83 من الدستور. تنص هذه المادة على: "تنتهي فترة عمل البرلمان في العام الخامس في أول يوم شهر السرطان (الشهر الرابع للسنة الشمسية)، بعد إعلان انتهاء الانتخابات ويبدأ البرلمان الجديد في العمل".

واستناداً إلى هذه المادة، انتهت فترة عمل البرلمان الحالي مع نهاية الشهر الثالث (جوزا) من عام 1394 هـ.ش، وكان ينبغي على البرلمان الجديد بدء العمل بدلاً من ذلك؛ لكن لم تستطع حكومة الوحدة الوطنية بسبب نزاعات داخلية، إجراء الانتخابات على موعدها، ومددت فترة البرلمان نفسه.

تمكنت حكومة الوحدة الوطنية على مدى السنوات الثلاث الماضية، من إعلان موعد الانتخابات البرلمانية واعتبرت يوم 28 ميزان (الشهر السابع) من عام 1397هـ.ش آخر أيام البرلمان الحالي، وبدأت عملها لتطبيق هذه العملية، ولكن الاختلافات بين لجنة الانتخابات والأحزاب السياسية، وعدم الثقة في شفافية الانتخابات والمخاطر الأمنية هي ما يهدد الانتخابات المقبلة.

انعدام الأمن؛ تحدٍ كبير أمام الانتخابات

يعد الوضع الأمني السيء للبلاد والحرب التي تتسع دائرتها يوميا من أكبر تحديات الانتخابات في المرحلة الراهنة. ووفقا للتقارير الدولية، فإن ما يقرب من نصف البلاد يخضع لسيطرة المعارضة المسلحة. وحسب تصريحات للأمم المتحدة، بسبب الوضع الأمني السيء والحرب المستمرة في أفغانستان، راحت ضحيتها 40000 مدني في السنوات الأربع الماضية.

على الرغم من أن المؤسسات الأمنية التابعة للحكومة الأفغانية تتأكد من أمن كل مراكز الاقتراع، وأنه قد تم توظيف 54000 جندي أفغاني من أجل أمن الانتخابات، إلا أن هناك قلق عام في أوساط المجتمع ومؤسسات مراقبة الانتخابات. لأنه مع بدء عملية التسجيل للانتخابات البرلمانية، بدأت تهديدات أمنية تظهر أمام لجنة الانتخابات، والناخبين والمرشحين، والتي لم يسجل من أجلها الناس في معظم أنحاء البلاد في الانتخابات.

ووفقاً للجنة الانتخابية المستقلة، تم اقتراح توفير الأمن لـ 7384 مركز اقتراع إلى المؤسسات الأمنية في كل أنحاء أفغانستان؛ إلا أنه بالنظر إلى الوضع، نجحت قوات الأمن الأفغانية في توفير الأمن لـ 5100 مركز اقتراع فقط. وبسبب تدهور الوضع الأمني، تناقص حوالي 2000 مركز اقتراع في الأنحاء المختلفة للبلاد.

كما بدأت هجمات على مراكز التسجيل إثر افتتاحها في مختلف مدن البلاد. ووفقاً لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (يوناما)، فإنه منذ بدء تسجيل الناخبين أي منذ الشهر الثاني من هذا العام إلى الآن، تعرضت مراكز الاقتراع لـ 23 هجوما والتي تسبب في سقوط 271 ضحية، وكانت أكثرها دموية في هذه الهجمات ما حدث في مركز تسجيل الاقتراح في منطقة دشت برجي في كابول، عاصمة البلاد، وقد أسفر عن مقتل حوالي 200 شخص.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه المرشحون للبرلمان أيضًا تهديدات أمنية. ووفقا للتقارير، فقد تم قتل ثمانية من المرشحين من قبل المسلحين في مدن أفغانستان المختلفة. كما أنه مع بداية رسمية للحملات الانتخابية في الأسبوع الماضي تعرض اجتماع لأحد المرشحين للهجوم في محافظة ننجرهار، وقد سبب مقتل عشرات من المدنيين.

هل ستكون الانتخابات شاملة وشفافة؟

يعد البرلمان في أنظمة ديمقراطية بيتا للشعب، ويمثل الشعب كله. ويختار الناس مباشرة ممثليها المفضلين من خلال الانتخابات، ليمثلوهم في المستقبل تمثيلا حقيقيا.

أجريت انتخابات البرلمان في عام 2001، بعد إنشاء نظام جديد في أفغانستان، خلال حكومة الرئيس السابق حامد كرزاي؛ لكن بعض الأشخاص الذين جاءوا إلى البرلمان في تلك الانتخابات نتيجة الفساد والاحتيال، لم يمثلوا الشعب، ولم يكونوا مسؤولين أمام الشعب، بل ساوموا على القيم الوطنية، وكل ما فعلوا كان على تحقيق مصالحهم الشخصية.

ستعقد الانتخابات البرلمانية الحالية في وضع، يسد الوضع الأمني السيء إجراء انتخابات شاملة في البلاد من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك مخاوف بشأن وجود الفساد الإداري على نطاق واسع، وستأتي هذه

الانتخابات مرة أخرى تحت تأثير الفساد والاحتيال. لأن سيطرة الحكومة على شعبها وأراضيها في أي بلد، لها أثر مباشر على الانتخابات الشفافة الشاملة، ولكن الحكومة الأفغانية بسبب الحرب الجارية والوضع الأمني السيء ليست لها سيادة على كل أراضيها وشعبها من جانب، ومن جانب أخرى، وصل عدم الثقة في شفافية الانتخابات البرلمانية ذروتها بين أوساط المجتمع، وهذا ما أدى إلى التشكيك في شرعية الانتخابات البرلمانية.

على الرغم من ذلك كله، ومن أجل إجراء انتخابات شفافة إلى حد ما، فلا بد أن يحاول في المناطق ذات الأمان النسبي، أن تصوت لأفراد معتمد، وشخصيات علمية، ليمثلوا الشعب في المستقبل ويكافحوا من أجل القيم الوطنية ومعتقداتهم كفاحا حقيقيا.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com